قائد الثورة الإسلامية: إيران تصدت لأنواع العداء والمشاكل وتفوقت عليها

اعتبر قائد الثورة الإسلامية سماحة آية ا العظمى السيد علي الخامنئي، تحرير مدينة خرمشهر في عام 1982رمزاً لإنقاذ الوطن ومؤشرا على تحويل المعادلات المُرة إلى العكس، مؤكدا إمكانية إيران التغلب على المشاكل في البلاد بالجهد والصدق كما انتصرت في تحرير خرمشهر.

وقال قائد الثورة الإسلامية آية ا الخامنئي خلال لقائه نواب مجلس الشورى الإسلامي في حسينية الإمام الخمينى (ره) بطهران، إن تحرير مدينة خرمشهر (في عام 1982 من براثن قوات النظام البعثي خلال الحرب المفروضة على إيران) كان تحولا من معادلة مرة إلى معادلة حلوة.

وأضاف سماحته: اليوم ربما لم يكن لدى الكثير من أبناء الشعب معلومات كافية عن الحرب، لكن أولئك الذين عاشوا في زمن الحرب المفروضة أنذاك، عاشوا في أجواء يسودها القلق والمرارة والمشقة.

واعتبر سماحته الجهاد والتضحية بالنفس والإرادة والعزيمة القوية والمبادرة والسعي لإنجاز الأمور والبحث عن الطرق المبتكرة من العوامل الرئيسية في إنقاذ البلاد.

واعتبر سماحته هذه الصفات مظهرا من مظاهر الثقة باﷲ والإخلاص في سبيل اﷲ و العمل لأجله.

وأضاف أن هذه الروح المعنوية لم تقتصر بتلك العصر والأحداث، مؤكدا أنه يمكن التغلب على المشاكل الداخلية والخارجية التي يواجهها البلاد، بمساعدة هذه العوامل، وهى الكفاح في سبيل اﷲ والعمل الجهادي والإخلاص في سبيل اﷲ والإرادة والعزيمة القوية والمبادرة.

وأضاف أن شعارات وتطلعات الثورة الإسلامية تصب في مصلحة البلاد، مؤكدا أن المثل العليا للثورة الإسلامية وشعاراتها وتطلعاتها وبذل الجهد لتحقيقها هي علاج لآلام التي تعاني منها البلاد وأنها ليست مشكلة بل تعتبر عاملا في حل المشاكل.

ودعا إلى التعاون الصادق بين الحكومة والسلطة القضائية والمؤسسات الأخرى من أجل تقدم البلاد، وقال: إذا وقع خطأ فينبغي التحذير بشأنه صراحة، لكن المبدأ الأساسي هو أصل التعاون.

كما دعا سماحته مسؤولي البلاد إلى البحث عن الحلول للمشاكل الأساسية، مؤكدا أنه في شؤون البلاد لا يجوز الخوض في القضايا الفرعية ما دامت هناك قضايا رئيسية.

وأكد سماحته على ضرورة سن القوانين بنظرة شاملة وطويلة الأمد وتجنب وضع القوانين بشأن القضايا الجزئية والثانوية وإيلاء الاهتمام بالسياسات العامة الواردة في القوانين، معتبرا "الالتزام الكامل بالدستور وواجباته" سمة أخرى من سمات النائب الثوري وقال: إن إلقاء الخطب الحماسية والتصريحات الغاضبة والاحتجاج ليست من علامات الشخص الثوري.

ووصف اقتراح الخطة والمشروع من قبل النواب بأنه من حقوق وواجبات مجلس الشورى الإسلامي خاصة في الحالات التي تحتاجها البلاد ولكن لم تصدر الحكومة مشروع قانون بشأنها، وقال: إن وجود مشاريع في البرلمان الحالي أكثر مما كانت عليه في البرلمانات السابقة ليس مناسبا لأن تنفيذها سيكون صعبا.

وأكد على ضرورة إصلاح هيكلية الميزانية وتعزيز قوة وخبرة نواب المجلس في كل من مراكز البحوث واللجان المتخصصة، وإيلاء الاهتمام بالبعد الإعلامي لسن القوانين وأعمال مجلس النواب وشرحها للشعب.

كما شدد سماحته على تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وأهمية الحفاظ على سمعة الأفراد والامتناع عن إدلاء بتصريحات وادعاءات غير مثبتة على منبر مجلس الشورى الإسلامي.

وفي بداية الاجتماع، قدم رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف، شرحا عن الإجراءات التي اتخذها المجلس الحادي عشر خلال هذين العامين.

واعتبر قاليباف أن إيلاء الاهتمام إلى تحييد الحظر، هو الاستراتيجية الرئيسية لمجلس الشورى الإسلامي، مضيفا: نسعى إلى تحقيق "حزمة من التحولات في القوانين الاقتصادية" في إطار هذه الاستراتيجية.

وأضاف أن المجلس يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير للحد من المشاكل المؤقتة للشعب، إلى جانب تركيز اهتمامه على الحل الجذري للمشاكل.

ومن أهم المحاور الرئيسية التي ركز عليها قاليباف في التقرير الذي قدمه إلى قائد الثورة يمكن الإشارة إلى الإجراءات القانونية لتسهيل إصدار الرخص التجارية، ووضع القوانين الخاصة بفرض ضريبة على المساكن الشاغرة، ودعم الشركات القائمة على المعرفة الشفافية واستيراد السيارات، إلى جانب اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة عدد السكان ودعم الأسرة، وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمهمشة في الميزانية والسعي لتحسين مشاكل الجنود.